1987 02 uu-0001a-z

مسيرة المرأة

نشرة تصدر عن التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني

لنناضل من أجل بناء حركة نسائية شعبية في سبيل وطن العدالة والحرية والمساواة

العدد الاول — السنة الاولى — شباط ١٩٨٧

المرأة اللبنانية الى أين؟

في خضم الظروف الصعبة والبالغة التعقيد التي نعيشها، أين اصبحت المرأة اليوم؟

سؤال لا بد لنا نحن النساء، من أن نطرحه على أنفسنا، كما نطرحه على المجتمع. اذ أن وضعية المرأة في مجتمعنا باتت مسألة مطروحة ولم يعد بالأمكان تجاهلها. وهناك ظواهر كثيرة تدل على ذلك. اولاها تتمثل في الدور السياسي والاجتماعي المتزايد الذي لعبته وتلعبه المرأة اللبنانية، منذ بداية الحرب الاهلية حتى الآن، فلقد اخترقت الحاجز المرسوم تقليدياً لها، عبر ممارستها العملية على المستويين الوطني والاجتماعي: نزلت الى ميدان العمل، ضمدت الجراح، حاكت الملابس، وناضلت سياسياً واجتماعياً وقاتلت في مواقع وأطر مختلفة، واثبتت في كل ذلك جدارة وأهلية.

اما الظاهرة الثانية فتتجلى في أن كل الاحزاب والهيئات السياسية قد انشأت تنظيماتها النسائية، بالرغم من التباين الكبير في نظرة كل منها الى دور المرأة في المجتمع.

هذا يعني ان دوراً جديداً للمرأة بدأ يرتسم في ارض الواقع يختلف عما كان محدداً لها في الماضي، عنينا، «داخل جدران البيت فقط».

اتجاهان اساسيان في النظر الى دور المرأة:

من خلال تتبعنا لما يدور في المجتمع اللبناني، نجد ان هناك اتجاهين بارزين، يكشفان موقفين متناقضين في النظر الى هذا الدور، الاول يعتبر المرأة كائناً انسانياً يمتلك كّل الامكانات العقلية والنفسية والجسدية التي تؤهله ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع، شرط ان يتاح له اجتماعياً التأهيل الضروري. وهذا يفترض الغاء كافة الحواجز القانونية والاجتماعية التي تعيق نموها وتطورها بالاضافة الى توفير المؤسسات الرعائية والضمانات الاجتماعية التي تسمح بالحفاظ على اوضاع العائلة.

والاتجاه الثاني وهو مناقض في وجهته للاتجاه الاول، ينظر الى المرأة ككائن قاصر بحاجة الى الوصاية الدائمة. فهو يعتبر ان دورها يتمثل في رعاية وخدمة البيت وساكنيه فقط. يتبع هذه النظرة تعاطياً مع المرأة بحمل كل اشكال الوصاية. وبالرغم من ان وصاية العائلة والعشيرة والطائفة في المجتمع اللبناني تمارس على الجميع ذكوراً واناثاً، الا ان نصيب المرأة منها كبير ومتميز، فواجب الطاعة على المرأة مقدس ولا نقاش فيه.

ومن نتائج هذا الاتجاه ايضاً على المرأة تبني افضلية الذكور على الاناث في سلطة القرار كما في الحقوق: في التعليم، في الارث، في حضانة الاولاد، في الحق بالجنسية وفي الضمانات الاجتماعية (قانون الضمان الاجتماعي).. الخ. فكيف يوفق هذا الاتجاه بين خلفياته وتطلعاته هذه وبين واقع التطور الاجتماعي الراهن؟؟

اين تكمن مصلحة المرأة والعائلة والمجتمع؟

اذا نظرنا الى واقعنا الاقتصادي الراهن، نجد ان العائلة اللبنانية في الفئات الشعبية قد اضطرت وتضطر تحت ضغط الظروف المعيشية ومتطلباتها للنزول الى ميدان العمل وبكامل افرادها: الزوج والزوجة، الابناء والبنات. فالمرأة اذن ليست مستثناة، فالعائلة تحتاج الى قوة عملها والعمل يتطلب في اغلب الاحيان تعلماً ولو كان بسيطاً: معرفة بالدكتيلو، او الخياطة او معرفة بسيطة باللغات، وفي مراكز اخرى قد يتطلب مستوى علمياً عالياً، والعمل يتطلب ايضاً خروجاً من البيت كما يفترض اختلاطاً اجتماعياً. وكل هذا يؤدي الى انفتاح المرأة على ما يدور في المجتمع والى الخروج من دائرة البيت.

وبالنتيجة فان الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات اصبح يفرض مهاماً مختلفة ودوراً مختلفاً للمرأة مناقضاً تماماً

البقية في ص ٣

هدفنا من هذه النشرة

- طرح المشاكل والصعوبات التي تواجهها المرأة اللبنانية في الفئات الشعبية والمرأة العاملة منها على وجه الخصوص بحكم التمييز والاستغلال اللذان تتعرض لهما في مثل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي نعيشها في لبنان.
- طرح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهم جميع المواطنين نساء ورجالا من خلال فهمنا للارتباط الاكيد بين تقدم المرأة وتقدم المجتمع.
- التوصل الى تحديد المطالب الخاصة بالنساء العاملات بغية المساهمة في بلورة البرنامج المطلبي للقطاع النسائي بعد ان باتت الكتلة النسائية تلعب دوراً مهماً ومتزايداً في الانتاج الوطني.
- رفع المستوى النسائي للدور النضالي الذي يمكن للكتلة النسائية الشعبية ان تلعبه في حال تنظيمها في اطار الحركة الشعبية والديموقراطية العامة.
- حث المرأة اللبنانية على ضرورة مساهمتها الفعلية في استكمال تحرير الارض من العدو الصهيوني الغاصب واعادة توحيد الوطن على اساس وطني ديموقراطي.

واملنا كبير ان تكون هذه النشرة نافذة نطل عبرها الى الجمهور النسائي الواسع كما الى الجمهور اللبناني وعليه يسرنا ان نتلقى ملاحظات المواطنين عليها بغية تطويرها نحو الافضل.

[198702 uu-0002-z]

1987 02 KU - 0001b - E

استغلال النساء شهادة واقعية

معلمة للاجيال في مدرسة مجانية خاصة - بعد ثماني سنوات عمل: لا اتقاضى الحد الادنى للاجور.

اعمل في مدرسة في منطقة بزج البراجنة للسنة الثامنة على التوالي بدوام ٦ ساعات يومياً وبراتب قدره ١٨٠٠ ل. ل. فقط واوقع على راتب قدره ٣٥٠٠ ل. ل.

عملت السنوات السبع الماضية من دون راتب عن اشهر الصيف. فقط هذا العام يدفع لي راتب شهر واحد فيها. ولا يدفع لي زيادة غلاء المعيشة حكماً. واذا ما طالبت بها يكون الجواب: الاقساط قبضت مسبقاً ولسنا مستعدين للدفع من جيبنا الخاص. واذا اصريت على الزيادة اهدد بالطرد. واذا اصرت الهيئة التعليمية بكاملها على المطالبة بزيادة غلاء المعيشة تهدد بالصرف دون تعويضات.

عند انتهاء كل عام دراسي يفرض عليّ المدير التوقيع على الاستقالة. على ان اجدد العقد مع بداية العام القادم كي لا اطالب بتعويضات في المستقبل فضلاً عن القلق الذي اعيش فيه طوال فترة الصيف مخافة ان يستغني المدير عن خدماتي.

اسكن في بيروت الغربية واذا لم اتمكن بسبب الظروف الامنية من الوصول الى المدرسة تحسم عليّ ايام الغياب.

عادة في حال الولادة يستغني المدير عن خدمات المعلمة بحجة تعطيل الدراسة وفي حال طلب اجازة للزواج يتحكم المدير بتوقيت الاجازة على ان تتوافق مع عطلة المدرسة وفي حال الاصرار لا يعطي اكثر من ثلاثة ايام.

وفي حال مرض احد اطفال المعلمة لا يسمح لها باجازة حتى ولو توفر التقرير الطبي الشرعي.

ويوجد تمييز بين راتب المدرس والمدرسة بحجة ان المسؤوليات الملقاة على عاتق المدرس الشاب اكبر من تلك الملقاة على عاتق المدّرسة.

عاملة في مشغل للخياطة: ممنوع المرض، ممنوع الولادة.

ز - ج - ٣٠ سنة - عاملة في مشغل للخياطة والتفصيل في منطقة قصقص - بيروت - بدأت العمل في المشغل منذ اربع سنوات اي العام ١٩٨٢ بمعاش قدره ٣٠٠ ل. ل. بالاسبوع والآن اتقاضى ٥٠٠ ل. ل. بالاسبوع اي شهريا ٢٠٠٠ ليرة فقط لا غير.

اعمل ٨ ساعات ونصف يومياً تتخللها فرصة ربع ساعة لتناول الغداء. بدلات غلاء المعيشة تعطى لنا سنوياً بمقدار ٥٠ ليرة فقط على الراتب الشهري.

ربة العمل لا تعترف بمرضنا وتحسم لنا ايام التغيب ولا تقبل بانتسابنا الى الضمان الاجتماعي. واجازة الامومة غير مسموح بها وكذلك الاجازة السنوية.

طلب مني زوجي ترك العمل بسبب تدني الاجر ولكني رفضت لانني اعتبر ان العمل مهم وضروري للمرأة اجتماعياً، الا ان البقاء في البيت يعني السجن والعقل المحدود.

عجائب التلفزيون!!

من المستغرب ان تتبارى اقنية التلفزيون العاملة في لبنان، منذ اكثر من ثلاثة اشهر، على بث وتقديم عرض (يومي احياناً) لاشهر مصممي الازياء الاجنبية او المجلة المشهورة!؟ في ظرف يحكى فيه عن زحف المجاعة وثورة الجياع!!

وكأن للمرأة اللبنانية او للرجل اللبناني الهامش الكبير في اختيار الكثير والعديد والمنوع من الثياب المزركشة!!

ما الغرض من عرض هذه البرامج؟ وهل يكون سوى خلق المزيد من الحسرة في قلوب المشاهدين على ما آلت اليه اوضاعهم البائسة التي لا تسمح لهم شراء اكثر من ثوب واحد في السنة؟!! هذا اذا استطاعوا الى ذلك سبيلا، اذ ان مداخيلهم باتت لا تفي بتأمين لقمة العيش! ام ان هذه البرامج موجهة لتلك الفئة القليلة التي تتكدس في جيوبها - اموال المضاربات والعقارات والمداخيل غير المشروعة - والتي لا تلبس الا الثياب «الموسومة» وهي لعمري لا تحتاج لمثل هذه العروض لانها اما ان تحضرها بشكل مباشر بالسفر الى الخارج او توصي عليها عبر الوسطاء؟!!

والارجح ان التلفزيون في لبنان يتاجر كغيره ولو على حساب مشاعر المواطنين فهو في واد وهموم الناس في واد آخر «واللي استحوا ماتو»!!

المرأة اللبنانية إلى أين؟

تتمة المنشور في ص ١

لوجهة الاتجاه الثاني.

المطلوب تأهيل المرأة وتوفير الضمانات لها وللعائلة.

واذا كنا نشهد اليوم، في لبنان ادعياء للاتجاه الثاني، ينظرون له تحت شعار الحفاظ على العائلة والمجتمع، فعن اية عائلة يتكلمون؟

اذا كان المقصود العائلة الشعبية الكادحة فان مصلحتها تكمن، كما رأينا في الدعوة الى فك الاسر عن المرأة وازالة العوائق من امامها وتأمين تأهيلها واعدادها بالاضافة الى توفير الضمانات الاجتماعية التي تجعل من قيامها بدورها الاجتماعي خارج البيت عنصراً مساعداً لها وللعائلة. تلك هي مصلحة الفئات الشعبية الحقيقية. اما اذا كان الهاجس تحقيق مصلحة المجتمع فان المجتمع اللبناني، وفي ظروفه الراهنة بالذات، هو بأشد الحاجة الى سواعد كل ابنائه فالمرأة هي نصف المجتمع.

الخروج من القمقم:

ان تزايد مساهمة النساء في الانتاج وفي النضال الاجتماعي والسياسي قد اعطى المرأة دوراً جديداً ومن الصعب ان تعود الى «دائرة القمقم» مجدداً.

ذلك هو نضالنا نحن النساء وتلك هي مصلحة الفئات الشعبية والكادحة.

بيان

ما زالت المؤسسات التربوية في لبنان، بأساتذتها وطلابها تتعرض يومياً وباستمرار الى انتهاك لحرماتها، ناهيك عما يفرض عليها من اشكال الغش والتزوير.

بالامس تم اختطاف اساتذة في الجامعة اللبنانية، كما في الجامعة الاميركية واليوم ومن جديد اختطف اربعة اساتذة من كلية بيروت الجامعية فضلاً عن اختطاف عدد من الاساتذة والطلاب في بعض المدارس الرسمية والخاصة. ولن نحصد من نتائج هذا المسلسل اليومي من الخطف والقتل سوى ضرب مصادر المعرفة وتجهيل الاجيال الطالعة.

واذا كان هذا العمل موجهاً ضد كل القيم الانسانية ويطال الحريات الشخصية فان خطف الاساتذة يصيب بالصميم ركائز العلم والمعرفة في لبنان.

لذلك يؤيد التجمع النسائي الديموقراطي اللبناني تحرك الجسم الطلابي والتعليمي من اجل اطلاق المخطوفين الاربعة واطلاق جميع المخطوفين من لبنانيين وغير لبنانيين اياً كانت الجهة الخاطفة لهم.